بدا اللواء علي محسن- المتمرد دوماً على الشرعية الدستورية- متخبطاً إزاء قرارات رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي واختيار مصير خاتمته مع الفوضى، غير قادر على التمييز بين اشباع غريزته وتشبثه بسلطة لم تعد تطيقه أمام محاولات اخراج البلاد من دوامة العنف عبر التسوية السياسية بلوغ هدفها في وطن موحد وآمن ومستقر، وهي غاية من موجبات تحقيقها اخراج عنصر التوتر- اللواء علي محسن -من دائرة صنع القرار باعتباره اساس المشكلة التي تعانيها بلادنا.

أزمة الإطاحة بالجنرال!

ولأن للرجل (اللواء الاحمر) فلسفته الخاصة تقوم على قاعدة ازهاق الارواح في حروب عبثية، بحكم أنه اعتاد العيش في اوضاع مضطربة وحياة يحكمها قانون الغاب، فضلاً عن انه صار شيخاً خرفاً، لم يعد بمقدوره التحكم بشهوانية نهجه الفوضوي، وعدم استطاعته التأقلم مع التطورات المتغيرات التي تشهدها الساحة بعد الحركة الانقلابية في ٢١ مارس ٢٠١١م.. لذلك يتذبذب المتمرد بين هؤلاء وبين أولئك بعد أن حكم على نفسه بالموت بتلك الحركة الانقلابية، وصار من المستحيل ان يصمد أكثر أمام حركة التغيير التي اعتقد أنه سينجو منها ويتحكم بأقدارها، وصدق مَنْ قال: تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن..!! وليس أمامه إلا الامتثال لموجة المطالب الشعبية المحلية والدولية بإخراجه من مركز صناعة القرار في دائرة اللعبة السياسية وان يلتزم بالتسوية والإرادة الشعبية الرافضة لبقائه في صناعة مستقبل الدولة اليمنية الحديثة.. دولة خالية من الارهاب وعناصر الفوضى..

الشواهد كثيرة على تمرد الاحمر وحالة التخبط التي يعيشها، وازدادت في الايام الاخيرة، حتى لمن كانوا بالأمس في صفه ويصفونه بالقائد الثائر والجنرال المنقذ للثورة، لكن الشباب المحتجين اكتشفوا اخيراً خدعة اللوا وسارق أحلامهم انه غير جدير بالثقة التي منحوه اياها، عندما اظهرت تصرفاته وأفعاله مخالفة لأقواله.. ففي الوقت الذي يحاول فيه الظهور امام الرأي العام المحلي والدولي ورعاة المبادرة انه ملتزم بالتسوية التي يقتضي أمر انجازها ازاحته من طريقها أولاً يقوم بإعمال معيقة ومعرقلة حتى لقرارات الرئيس هادي.

فقد انتهج الاحمر منذ توقيع المبادرة الخليجية في ٢٣ نوفمبر عام ٢٠١١م، سياسة الترحيب الفوري وإعلان الانصياع لأي قرارات تصدر من الرئيس عبدربه منصور هادي، سواءً أكانت تتعلق بالتعيينات في اجهزة الدولة المدنية أو العسكرية او تتعلق بالهيكلة، والعمل في نفس الوقت على اعاقة وتعطيل تلك القرارات باتباع اساليب عدة، تارة من خلال اثارة الفوضى ودعم عناصرها داخل مؤسسات الدولة والوحدات العسكرية والامنية، وتارة بلجوئه الى التهديد بما يسمى بشباب الساحات من حزب الإصلاح أو جامعة الإيمان، وممارسته الضغط على الرئيس عبدربه منصور هادي في محاولة منه لاستمرار احتفاظه بمنصبه.

الجنرال العجوز أخيراً أماط اللثام عن حقيقة وجهه وادعاءات ثورتيه الزائفة، حينما اعلن صراحة تمرده على قرارات رئيس الجمهورية وخاصة القرارات المتعلقة بالهيكلة وإعادة تقسيم اليمن على اساس سبع مناطق عسكرية، والتي أثارت حفيظة علي محسن الذي ظل عقوداً يسرح ويمرح في ممارسة اعمال التهريب والاتجار بالمواد المخدرة وكل ما هو ممنوع دولياً، بحكم قيادته ما كان يسمى بالمنطقتين العسكرية- الشمالية الغربية- والتي تمتد مساحتهما من محافظة الجوف شمالاً وحتى محافظة حجة غربا، بحدودهما البحرية - بالاضافة الى رعاية ودعم آفتي الارهاب والقرصنة اللتين ارهقتا المجتمع الدولي في سبيل محاربتهما او الحد من خطورتهما، دون جدوى.

قبل أسبوعين، اصدر الرئيس عبدربه منصور هادي قرارات الهيكلة، فسارع اللواء المتمرد، كعادته الى استحسان القرارات- وهو لفظ جاء على لسان متحدثه العسكري.. ما يعني انه ليس راضيا عن كل تلك القرارات، وإنما الرضا عن الجزء المتعلق بهيكلة قوات الحرس الجمهوري فقط رضاه عن الجزء الخاص بإلغاء الفرقة وتقسيم المنطقة العسكرية الشمالية الغربية -التي يتولاها- الى منطقتين عسكريتين.

لذلك ذهب الى استخدام خططه البديلة لتنفيذ اهدافه التآمرية من جديد والالتفاف من الباب الخلفي على قرارات الرئيس من خلال ترشيحه لقائمة اسماء من معاونيه لتولي مناصب عسكرية حساسة، وهم من أخطر عناصر التوتر في الآزمة، فضلاً عن كونهم سبباً رئيسياً في الحالة التي وصلت إليها.. كترشيحه لـ(هاشم عبدالله حسين الاحمر) لتولي قيادة اللواء ٣١٤ بدلاً عن العميد محمد خليل، وعندما رفض ذلك، ثارت ثورة الاحمر، فأمر مليشياته- اثناء اجتماعات متتالية عقدها معهم داخل مقر الفرقة- سابقاً- بتوزيع الأسلحة ورفض قرارات الرئيس- كما تقول مصادر حضرت تلك الاجتماعات، حيث طالب علي محسن بحشد الجماهير وتحريك الشارع في ثورة ضد الرئيس هادي- كما تحركت مطلع عام ٢٠١١م ضد الرئيس السابق- متوهماً انه كان وراء تحريكها حينذاك، ولم يدرك انه لم يكن سوى غريق يبحث عن قشة..

ووفق تلك المصادر، فإن دعوة اللواء الاحمر لم تلق استجابة في إثارة أعمال الفوضى ضد عبدربه منصور هادي.. الأمر الذي اضطره الى ان يتحرك بنفسه في اظهار تمرده على قرارات الرئيس، وممارسة سلطاته كقائد للفرقة المنحلة وقائد للمنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وذلك من خلال اصدار قرارات -تجاوزاً لوزير الدفاع- اقالة وتعيينات غير معلنة لعدد من القيادات العسكرية كانت في السابق تخضع لسلطاته كقائد للمنطقة العسكرية الشمالية الغربية، حيث تم تعيين قيادات عسكرية جديدة تابعة للمتمرد الاحمر في الألوية العسكرية المرابطة في محافظتي الجوف وحجة.. بالإضافة الى ذهابه الى معسكر أحد الموالين له في عمران- حميد القشيبي- واستعراض قواته في تحدٍ سافر لشرعية رئيس الجمهورية ورعاة التسوية السياسية والمبادرة الخليجية، بذريعة تدشين العام التدريبي الجديد في المنطقة الشمالية الغربية الملغية من قاموس الخارطة العسكرية للجمهورية اليمنية.

المنشق أعلن حالة التمرد ونشر مليشياته في شوارع العاصمة

وتزامن مع تحركات اللواء الاحمر المريبة وإعلانه صراحة حالة التمرد على الشرعية الدستورية، اعادة نشر قواته ومليشياته في مناطق وأحياء وشوارع العاصمة، وأيضاً استخدام عناصره الموجودة في بعض المعسكرات والوحدات العسكرية في العاصمة صنعاء والمناطق المحيطة بها، للتمرد على القيادات العسكرية التي عينها الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية مؤخراً- كحركة التمرد التي شهدها لواء ٣١٤ في صنعاء ولواء العمالقة في عمران..

ما يثير السخرية إزاء تصرفات الجنرال العجوز وأبواقه هو التناقض المفضوح، بين ان يكون متمرداً وبين ان يقبل صاغراً تنفيذ قرارات رئيس الجمهورية بدلاً من التصريحات الصحفية والبيانات السخيفة التي يحاول بها نفي تمرده..

يبدو ان خرف الشيب قد أصابه في مقتل، ولن ينفع معه إلاّ الإحالة للتقاعد كما ألمح إلى ذلك وزير الدفاع بتسليم الراية للشباب بعد أن بات واضحاً ان علي محسن لم يعد يعي تصرفاته وما يقوله، حيث يذهب الى ترؤس اجتماعات لمجلسه الثوري ولهيئة غير شرعية، يناقش فيها تذمره وموقفه الرافض لقرارات صادرة عن مؤسسة شرعية، وفي نفس الوقت يصدر بياناً عن اجتماع لما يسمى بـ«الهيئة العليا لأنصار الثورة الشبابية الشعبية السلمية» يؤكد فيه التزامه بقرارات الرئيس، معتقداً انه بذلك قادر على وقف عجلة التغيير التي بدأت بالدوران.

علي محسن.. مشكلة وطن

نزار الولي

هل مايزال أحد في هذا البلد لديه شك في نوايا علي محسن التوسعية سواءً في الأراضي أو السلطة، بعد كل ما جرى ويجري في البلد..

ورغم الاجماع الكامل ضد علي محسن قبل الأزمة وبعدها وقناعة كل القوى السياسية والاجتماعية والمثقفين بأن علي محسن وراء كل مشاكل البلد في الجنوب حيث تفجرت أكبر مشكلة تهدد الوحدة بسبب النهب الأسطوري للأراضي من قبل علي محسن، وفي الشمال حيث فجر أكبر مشكلة مذهبية وسياسية وخاض ست حروب فاشلة لتصفية حسابات مذهبية وسياسية لصالح حزب الإصلاح، ولاتزال تداعياتهما قائمة بكل خطورة حتى الآن.

حتى شباب الساحات أجمعوا على فساده وبأنه سبب رئيس في كل ممارسات الفساد في عهد الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح وسبب أساسي في التوتر الأمني والسياسي القائم في البلد حالياً.

ولعل البعض اعتقد خطأً أن قرارات الرئيس عبدربه منصور هادي بشأن هيكلة الجيش ستكون نهاية المطاف بعد أن أعلن المنشق علي محسن ترحيبه بها، وإذا به ينقلب عليها ويتمرد من جديد محاولاً استعادة السيطرة على كافة الوحدات العسكرية برفض كل القرارات التي صدرت واستجابت لها كافة الأطراف الأخرى عدا المدعو علي محسن، الذي يرفض أن يتم التعامل معه بهذه الطريقة وهو من فجر الثورة المزعومة وحماها- كما يقول..

إن هذا الغرور الطاغي على شخصية الجنرال العجوز جعله يتمرد على الرئيس السابق والرئيس الحالي ويحاول أن يستعيد دور الرئيس التنفيذي ويأكل الثوم بفم غيره..

الغرور ذاته جعله يعمل على معاقبة كل القادة العسكريين الذين رفضوا أوامره خلال الأزمة ورفضوا إقحام الجيش في تصفيات حسابات حزبية لصالح أطراف سياسية بعينها، ابتداءً باللواء محمد خليل قائد اللواء الرابع حماية الذي رفض تسليم الإذاعة والتلفزيون للمنشق والعميد حفظ الله السدمي قائد العمالة الذي رفض تمرير الأسلحة لتنفيذ أهداف علي محسن.

لقد أصبحت مسألة إزاحة هذا المنشق من قيادة الجيش مسألة كرامة بالنسبة للدولة وشرطاً ضرورياً لدى المواطن للاقتناع بأن التغيير حدث فعلاً، وأكثر من ذلك يعد شرطاً للقضاء على ٩٠٪ من المشاكل القائمة، وربما يتردد البعض الآن في المطالبة بمحاكمته عن كل الجرائم التي ارتكبها بحق الوطن والشعب.

ويظهر جلياً أن لا أحد يقف مع هذا الفاسد سوى عصابته التي وفر لها كل أنواع الدعم في معركته الخاسرة، وكانت الجهة الوحيدة التي تضامنت معه هي مجلس التضامن الوطني الذي يقوده حسين الأحمر، وكذلك أخوته الذين يعرف جميع أبناء الوطن تاريخهم الحافل بالجرائم.

إن البلد الآن على مفترق طرق، فإما أن تمضي للأمام بدون علي محسن أو تظل حبيسة الصراعات السياسية والقبلية التي يمولها ويؤججها، والجميع يعولون على شجاعة الرئيس هادي في حسم هذه الخيارات.

الزنداني يستدعي مليشياته.. وصعتر في مهمة لحشد «المجاهدين»

التمرد الثاني

توجيهات وقرارات الأخ عبدربه منصور هادي- رئيس الجمهورية- تواجه الرفض والتمرد على أكثر من صعيد.. وهذا تهديد خطير للتسوية السياسية برمتها وليس أدل على ذلك اجتماع ما يسمى بمجلس الثورة.. ولغته الانقلابية وكذلك ما جاء من تحذير ما يسمى باجتماع المجلس الوطني الذي جاء ببيان له: «إنه لايمكن بأي حال من الأحوال المساواة بين من وقف مع الثورة السلمية وساندها ومن وقف ضد ثورة الشعب» وهو رفض واضح لقرارات الهيكلة.. هذا وتشير الدلائل إلى أن الوقت المنقضي من عمر الفترة الانتقالية يمكن أن يعود إلى الصفر، حيث ما زال بإمكان القوات التي يسيطر عليها علي محسن، تهدد الوضع المستقر نسبياً في العاصمة وبعض المحافظات. يضاف إلى ذلك التصعيد التحريضي الذي تقوده أحزاب اللقاء المشترك على خلفية مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي أحاله الرئيس إلى البرلمان.

يتزامن هذا التأجيج السياسي مع تأهب عسكري بدأه علي محسن الذي ما زال يسيطر على قوات الفرقة الأولى مدرع، وعدد من الألوية العسكرية في المنطقة الشمالية الغربية، إضافة إلى ثقل قبلي مسلح يدين بالولاء له، وتحالفات قبلية أخرى أبرزها الميليشيات التي أصبحت تشكل جيشاً قبلياً ضارباً يخضع لسيطرة أولاد عبدالله الأحمر.

بدأ اللواء علي محسن تصعيده عبر تدشين عام قتالي جديد من محافظة عمران، وهي المحافظة التي ترسخت لدى الكثيرين فكرة كونها «صانعة رؤساء اليمن». وجاء ردّ مقابل لذلك بتدشين العام القتالي والتدريبي ٢٠١٣م من ألوية الصواريخ التي آلت إلى سيطرته عقب قرارات الهيكلة.

تصاعد التوتر بين الرئاسة ووزير الدفاع وعلي محسن أدى إلى فرز خطير يهدد بانقسام واضح وينفي مصداقية أصوات التأييد لقرارات الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ومنذ الأسبوع الماضي والجيش ينتشر في المناطق الحساسة من العاصمة صنعاء، فيما أخرج اللواء محسن- وفقاً لما ذكرت مصادر شبكة اليمن الاخبارية- معداته العسكرية وجنود فرقته إلى محيط سيطرته في الجانب الشمالي الغربي من العاصمة. وغلب على القوات المنتشرة طابع الجاهزية القصوى.

مراقبون سياسيون أكدوا أن عبدالمجيد الزنداني استدعى عناصره من المحافظات، فيما كلف عبدالله صعتر بالتحرك لعدد من المحافظات لحشد المقاتلين.. من جانب آخر ازدادت التداعيات تفاقماً عند هذا المستوى بل لقد ترأس محسن اجتماعاً بما يسمى بأنصار الثورة الشبابية»، وأسفر عن بيان تم فيه التأكيد على تمسك محسن وحلفائه «بمواصلة النضال مع قوى ما أسموه بالثورة حتى تحقيق كامل أهدافها، والحرص على تماسك كل القوى الوطنية لما يخدم المصلحة الوطنية العليا- حسب البيان، إضافة إلى إبداء علي محسن استعداده لما سماه «التضحية» لاستكمال مسيرة الثورة. ورغم نفي بيان ما يسمى «أنصار الثورة» وجود أي خلافات بين محسن ورئيس الجمهورية، إلا أن انتشار قواته مستمر وعادوا للتمركز في الأحياء والشقق السكنية وغير ذلك..

ويرى مراقبون محليون في بيان اللواء علي محسن «استمراراً للحالة الانشقاقية» له.. وكتب الزميل سامي غالب في حائطه بـ«فيسبوك»، أن «انخراط عسكريين يمنيين في هيئة عليا أو دنيا لأنصار الثورة، هو بالبداهة، تحدٍ صارخ لشرعية الرئيس عبدربه منصور هادي وللشعب اليمني».

وطالب غالب الرئيس عبدربه منصور هادي «بإنهاء بؤر الأزمات الوطنية داخل الجيش أولاً، ليتمكن من أداء مهامه الدستورية والانتقالية بكفاءة».

إلى ذلك، يستمر اعتراض قيادات أحزاب اللقاء المشترك وممثليهم في البرلمان وحكومة الوفاق، على مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي أحاله الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية إلى البرلمان.

واعتبر مراقبون أن اعتراض المشترك على مشروع القانون غير مبرر، حيث وقد سبق الجدل حوله في أكثر من مكان وكان آخر ذلك في اجتماعات مجلس الوزراء الذي وصل الجميع فيها إلى طريق مسدود وأوكلوا المهمة إلى رئيس الجمهورية بحكم أنه المخول في البت النهائي في الخلاف وفقاً للمبادرة الخليجية..

وفي حقيقة الأمر فإن جوهر المشكلة يكمن في أن تمرد اللواء علي محسن طغى على المشهد العام منذ الأسبوع الماضي، والذي انبثقت عنه بؤرة توتر أخرى تمثلت ليس في اعتراض اللقاء المشترك على مشروع قانون العدالة الانتقالية الذي تتهرب من شمولية فترته كثير من الأطراف. بينما تم حصره في أحداث العام ٢٠١١م بل إن هناك تغييرات طالت قيادات عسكرية لصالح علي محسن في تحدٍ واضح لقرارات الهيكلة في الضالع وحجة والاعتداء على معسكر العمالقة في عمران والذي ليس ببعيد عما يحدث.

ميدانياً، لا يزال الوضع متوتراً، وتزامن انتشار واضح للجيش والمليشيات في أمانة العاصمة بشكل غير مسبوق وسط تحذيرات من تفجر الأوضاع عسكرياً في أي لحظة..!!